على فعلى فلا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير[1].

فإذا ورد اسم وفيه هذه النون على أي بناء كان احتمل أن تكون أصلاً أو زائدة فإن كانت أصلاً انصرف البتة وإن كانت زائدة منعت الصرف في المعرفة نحو مروان وقد يصلح فيه الوجهان نحو حسان وتبان وسمان لأنه يصلح أن يكون: من الحسن والحس والتب والتبن والسمن والسم[2].

باب هاءات التأنيث[3]:

يلاحظ ابن خروف أن سيبويه ذكر في باب البدل أن أصل الهاء تاء والهاء بدل منها. ثم أخذ يفسر قول سيبويه[4].

= شرح الكافية 1/53 والأشموني في باب ما لا ينصرف نسباً إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل النون بدلاً من الهمزة وهذا وهم منهما.

المقتضب 1/64، 221، 3/335

(1) جميع هذا الباب ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة لأنه أشبه سكران في الزيادتين وانحط عن باب سكران لأنه ليس مثله في الحركة والسكون وأنه ليس له مؤنث على حدته..

الزجاج 36

(2) تعتبر هذه النون زائدة أم غير زائدة بالفعل والجمع والمصدر فإذا أردت سمان فعلان من السم وأردت بـ «حسان» فعلان من الحس أو من الحسن وأردت بـ «تبان» فعلان من التب والتب الخسران لم تصرف هذا الضرب في المعرفة وصرفته من النكرة..

الزجاج 36

ولعل أبا سعيد قد وفق في وضع ضابط لزيادة الألف والنون في مثل هذه الصيغ قال: إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليها بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أن النون أصلية.

الكتاب 2/11

(3) شرح الكافية 1/48، 49، الكتاب 2/12.

(4) قال الرضى: لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء وفي أن أصلها تاء أيضاً، وأما الاسمية فاختلف في أصلها فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر=